

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

REPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE
MISSION PERMANENTE AUPRES DES NATIONS UNIES



الجمهورية الإسلامية الموريتانية
البعثة الدائمة لدى هيئة الأمم المتحدة

PRESS RELEASE

خطاب

معالي السيد / أحمد ولد سيد أحمد
وزير الشؤون الخارجية والتعاون في
الجمهورية الإسلامية الموريتانية

أمام

الدورة الستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك بتاريخ 20 سبتمبر 2005

المراجعة عند الإلقاء

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على نبيه الكريم

السيد الرئيس،

يطيب لي باسم وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني على إنتخابكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة، ونحن على ثقة بأن تجربتكم الغنية وخبراتكم العالية ستمكنكم من التعامل مع المسائل الدولية والإقليمية المعروضة على جدول أعمالنا بإقتدار وستضمن النجاح لأعمال هذه الدورة التي تصادف الذكرى الستين لقيام منظمنا العتيدة.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بسلفكم الأخ جان بينك وزير الدولة وزير خارجية الغابون على ما تحلى به من مهارة وحكمة وصبر في إدارة أعمال الدورة المنصرمة وما قام به شخصيا من جهود متواصلة لتهيئة الظروف المناسبة لإنعقاد هذه الدورة والقمة التي إنعقدت قبلها.

وأود كذلك أن أتوجه بتهانئنا الحارة إلى الأمين العام السيد/ كوفي عنان ولجميع معاونيه على ما يبذلونه من جهود حثيثة من أجل تحقيق الأهداف النبيلة لمنظمنا.

كما أشيد بالنشاطات الهامة التي تمت خلال الفترة المنصرمة ومنها على سبيل المثال الحوار العالي المستوى الذي إنعقد بنيويورك أواخر يونيو الماضي حول تمويل التنمية ودورة المجلس الإقتصادي والإجتماعي الخاصة بالخطوات التي أتخذت على المستوى الوطني لبلوغ أهداف الألفية الإنمائية وتفعيل نتائج المؤتمرات الدولية لفترة 1992 - 2002 .

السيد الرئيس،

إن تحقيق أهداف التنمية والأمن والإستقرار يظل مرهونا بالمعالجة الفعالة لمعضلة العنف والإرهاب. ولما كانت الشمولية سمة بارزة لظاهرة الإرهاب فإن معالجتها يجب أن تكون شمولية كذلك وذلك عن طريق التكامل بين حضارات الأمم ورفض الصدام والتنافر بينها.

كما أنه من الأهمية بمكان أن لا نغفل تأثير التفاوت المصحف في مستويات النمو بين الدول الغنية والدول الأقل حظا بإعتبار أن التخلف الإجتماعي والعلمي والتكنولوجي من أهم أسباب التوتر وعوامل تغذية العنف والإرهاب في العالم.

وإننا في موريتانيا ننبذ وندين الإرهاب بكافة صورته وأشكاله بإعتباره ظاهرة غريبة على مجتمعنا وقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف وتدعو إلى الحوار والتفاهم والتسامح.

السيد الرئيس،

لقد بات واضحاً أنه لم يعد هناك مجال للإنتظار للبدء في مسيرة التفاوض السياسي الذي هو السبيل الوحيد لإعادة الهدوء وإنهاء الصراع في الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار فإن بلادي ترى أن الإنسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وبعض مدن الضفة الغربية يعتبر خطوة هامة في الإتجاه الصحيح وتتطلع إلى إنسحابات أخرى في إتجاه تطبيق خارطة الطريق والمبادرة العربية للسلام التي ضمنت بموجبها الدول العربية لإسرائيل سلاماً شاملاً وعلاقات طبيعية مقابل إنسحاب كامل من جميع الأراضي الفلسطينية السورية واللبنانية إلى حدود الرابع حزيران يوليو 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وإيجاد حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

السيد الرئيس،

إننا نتابع بإهتمام تطورات الوضع في العراق ونحرص على وحدته، أرضاً وشعباً، وعلى سيادته وإستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ونؤكد من جديد مساندتنا للشعب العراقي الشقيق وسلطات الحكم الإنتقالي من أجل التغلب على الصعوبات التي تعترض تطوراتهم نحو تحقيق الأمن والإستقرار وبناء مؤسسات الدولة.

كما نتابع بنفس الإهتمام تطورات الوضع في السودان الشقيق ونبارك إتفاق السلام بين الحكومة السودانية والجنوب وندعم الجهود القيمة التي تبذلها الحكومة السودانية بالتنسيق مع الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة لمعالجة النواحي الإنسانية والأمنية والسياسية لأزمة دارفور.

وفيما يخص الصحراء الغربية، فإن موريتانيا تدعم المساعي التي تقوم بها الأمم المتحدة وأمينها العام لإيجاد حل نهائي يضمن الإستقرار في المنطقة ويحظى بموافقة جميع الأطراف.

السيد الرئيس،

تقف الجمهورية الإسلامية الموريتانية اليوم على مشارف حقبة جديدة من تاريخها الحديث، بدأت بمبادرة تاريخية إتخذها المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية يوم الثالث من أغسطس 2005، وحياتها الشعب الموريتاني برمته وذلك بوضع حد للممارسات الإستبدادية التي عانى منها هذا الشعب خلال العقدين الأخيرين وأدت إلى إنحراف خطير أصبح يهدد مستقبل البلاد.

وتعتمد هذه المبادرة على إلتزام المجلس أمام الشعب الموريتاني بخلق الظروف المواتية لديمقراطية نزيهة وشفافة وتمكين المجتمع المدني وجميع الفاعلين السياسيين من المشاركة بكل حرية في الحياة السياسية، وكذلك على أن المجلس العسكري لن يمارس الحكم أكثر من الفترة اللازمة لإرساء مؤسسات ديمقراطية حقيقية ولن تتجاوز هذه الفترة سنتين كحد أقصى. كما يؤكد المجلس إلتزام موريتانيا بجميع المعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها.

وتجسيدا لهذه المبادرة شكلت حكومة مدنية إنتقالية باشرت مهامها بإنشاء ثلاث لجان وزارية تعني الأولى بضمان حسن تنظيم وسير المسلسل الإنتخابي بالتشاور مع الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني وتختص الثانية بدراسة سبل إرساء نظام قضائي عادل وفعال وتتولى الثالثة الإعداد لإقامة الحكم الرشيد.

ومن أجل إشاعة روح العدالة والوثام الوطني ولتمكين الجميع من المشاركة الحرة والفاعلة في الحياة السياسية أعلن يوم 2 سبتمبر 2005 عفو شامل ومطلق وتام عن جميع الموريتانيين المدانين بجرائم وجنح سياسية.

ولم يبق في الوقت الذي أتحدث فيه أي موريتاني متابع بجريمة أو جنحة سياسية أينما كان داخل البلاد أو خارجها.

وفي هذا السياق تم لأول مرة في تاريخ البلد فتح وسائل الإعلام الرسمية أمام جميع الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني من أجل السماح لها بعرض أفكارها وبرامجها.

ولضمان الحياد التام من طرف المجلس العسكري والحكومة صدر في نفس التاريخ أمر قانوني يقضي بعدم أهلية رئيس المجلس وأعضائه والوزير الأول وأعضاء الحكومة الإنتقالية للترشح للإنتخابات المقبلة، ويحظر عليهم دعم أو تبني أي مرشح أو حزب سياسي.

كما تم الإعلان عن تشكيل لجنة إنتخابية مستقلة للإشراف على الإنتخابات مع فتح الباب أمام الدول والمنظمات الراغبة في مراقبتها.

وفي هذا الإطار يندرج الطلب الذي تقدمت به بلادنا إلى منظمة الأمم المتحدة لدعم المراقبين الدوليين المدعويين من طرف الحكومة الموريتانية وتقديم مساعدة فنية ولوجستية في المجال الإنتخابي بغية تنظيم إستفتاء دستوري مقرر في أجل أقصاه شهر يوليو 2006، وإنتخابات تشريعية ورئاسية يجب أن يتم إجراؤها قبل الثالث أغسطس 2007، وذلك تمشيا مع إلترام المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية

ومجموعات هامة تتجاوز حدود المناطق والأقاليم على غرار المجموعة العربية فضلا عن دول صناعية بارزة تقدم مساهمات كبيرة للأمم المتحدة مثل ألمانيا واليابان إضافة إلى تحسين آليات عمله وجعله أكثر قدرة على صيانة وحفظ السلام والأمن الدوليين.

وأشكركم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.